رقم=الوثيقة=W=AMR 34/015/2004 (وثيقة عامة)
بيان صحفي رقم : NVU
T أغسطس/آب OMMQ

غواتيمالا : الإرادة السياسية للرئيس برغر
لوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب على المحك

قالت منظمة العفو الدولية إنه بعد أن أعطت المحكمة الدستورية الآن رأيها حول اللجنة المعنية بالتحقيق في الهيئات غير القانونية والجهاز الأمني السري، ينبغي على الرئيس بيرغر أن يُسرِّع الجهود المبذولة للمضي قدماً بهذه العملية، إذا أُريد لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والجريمة المنظمة ألا يفقدوا الأمل.

وأمس أعلنت المحكمة الدستورية الغواتيمالية رأيها حول عدم دستورية عدة جوانب في اتفاقية الإطار الموقعة بين الأمم المتحدة والحكومة الغواتيمالية لتشكيل اللجنة المغنية بالتحقيق في الهيئات غير القانونية والجهاز الأمني السري.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه "رغم هذا الرأي، ما زال ضحايا الانتهاكات والعنف العام في غواتيمالا بحاجة إلى حلول فعالة تتصدى لظاهرة الإفلات من العقاب المستشرية، ويقع العبء الآن على رئيس البلاد لضمان إيجاد صيغة قانونية وسياسية صحيحة بأسرع وقت ممكن للمضي قدماً بتشكيل اللجنة المذكورة."

وعند اقتراح تشكيل اللجنة، أقرت الحكومة الغواتيمالية أن الجماعات السرية غير القانونية تمثل مشكلة خطيرة أخفق النظام القانوني الغواتيمالي وغيره من المؤسسات الرسمية في حلها. ويظل الوضع على حاله.

وقالت المنظمة إن "التزام الرئيس بحقوق الإنسان بات على المحك : فإذا لم تتحرك الحكومة بسرعة لضمان سير مشروع اللجنة المعنية بالتحقيق في الهيئات غير القانونية والجهاز الأمني السري قدماً بشكل إيجابي، فقد ينظر إلى حكومته على أنها رضخت لمصالح المجموعات السرية والجريمة المنظمة".

وينبغي على الحكومة الغواتيمالية استكشاف سبل خلاقة لضمان عدم تضييع هذا العرض غير المسبوق للخبرة والتعاون من جانب المجتمع الدولي، لدعم نظام القضاء الغواتيمالي المتداعي، إلى الأبد.

كما تأمل منظمة العفو الدولية بأن يحافظ المجتمع الدولي على التزامه بدعم جهود غواتيمالا للتغلب على ظاهرة الإفلات من العقاب وتدهور أوضاع حقوق الإنسان.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "أوساط حقوق الإنسان الغواتيمالية تحتاج إلى الإشادة بشجاعتها وخبرتها وبصيرتها في طرحها الرائد لهذا الاقتراح الخلاق من أجل التغلب على مشاكل حقوق الإنسان ومحاربة الأنشطة غير القانونية للجماعات السرية. ويتعين على حكومة غواتيمالا الإقرار بالدور المهم الذي تؤديه هذه الأوساط عن طريق ضمان مشاركتها التامة في منتدى صنع القرار الذي أُنشئ قبل تنفيذ مشروع اللجنة المعنية بالتحقيق في الهيئات غير القانونية والجهاز الأمني السري."

خلفية
في يناير/كانون الثاني OMMP، قدم مكتب المظالم الغواتيمالي المعني بحقوق الإنسان اقتراحاً رسمياً إلى الحكومة الغواتيمالية لتشكيل اللجنة المعنية بالتحقيق في الهيئات غير القانونية والجهاز الأمني السري.

وفي مارس/آذار OMMP، بعثت الحكومة الغواتيمالية بطلب رسمي إلى الأمم المتحدة طالبة تعاونها. وقبلت الأمم المتحدة بذلك، وفي يناير/كانون الثاني OMMQ، تم التوقيع على اتفاقية إطار بين الحكومة الغواتيمالية والأمم المتحدة لتشكيل اللجنة المذكورة. وبعد مضي ستة أشهر على تسلُّم الرئيس برغر لمهام منصبه، أحال الاقتراح إلى المحكمة الدستورية للاستئناس برأيها الاستشاري.

ويشير مصطلح المجموعات السرية إلى الشبكات الإجرامية التي يشارك فيها قطاع الأعمال والشركات الأمنية الخاصة والمجرمين العاديون وأفراد العصابات. كذلك أظهرت التحقيقات الأولية ضلوع أفراد الشرطة وكل من الأفراد السابقين والحاليين في القوات المسلحة. وترتبط هذه المجموعات السرية ارتباطاً وثيقاً بالجريمة المنظمة وبما يسمى "بالقوى الخفية أو الموازية"، وتشكل مجموعة غير رسمية من الأفراد الأقوياء، المدنيين والعسكريين على السواء، الذين تسللوا إلى هيكل الدولة ويستخدمون مناصبهم ومعارفهم للسيطرة على الأنشطة غير القانونية المربحة ويكفلون حصانتهم من العقاب. ومن خلال المجموعات السرية، يعمدون أيضاً إلى تخويف أولئك الذين يهددون ما يعتبرونه مصالحَ لهم. ويُعتقد أن العديد من العدد المتزايد من الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان، يشنها أعضاء المجموعات السرية، بينما يتم تمويهها بستار الجرائم العادية.